آليات المجتمع المدني العالمي في رصد وتوثيق وقمع انتهاكات حقوق الإنسان

الأستاذة بلباي إكرام
جامعة عبد الحميد بن باديس - مستغانم

مقدمة

مع بداية عقد التسعينيات من القرن العشرين، تصاعد استخدام مفهوم المجتمع المدني العالمي، ليعكس توجهاً وتحركاً عالمياً جديداً، في سياق عالمي بدت فيه علاقات الترابط والتشابك بين قضايا البشر في كل أنحاء العالم، ومحاولات التأثير والتأثر، بين مختلف الفاعلين الدوليين، والفاعل الدولي الجديد وهو المجتمع المدني العالمي. حيث برز هذا المفهوم كامتداد طبيعي لمفهوم المجتمع المدني على المستوى الداخلي، وذلك في سياق جهود الإنسان من أجل تكريس حرياته وحقوقه والدفاع عنها، فنظراً لتطور موضوع حقوق الإنسان وأخذه بعداً دولياً يتجاوز المجال الداخلي للدولة وبسبب التزايد المستمر والخطير لانتهاكات حقوق الإنسان في العديد من دول العالم، ظهر ما يسمى بالمجتمع المدني العالمي.

ويتميز هذا الأخير، بدور بارز في الدفاع عن حقوق وحريات الأفراد على المستوى الدولي ورصد وتوثيق الانتهاكات المرتكبة ضدها، عن طريق استخدام مختلف الوسائل والآليات. غير أن هذا الدور، يمكن أن تشوبه بعض العوائق التي قد تمنعه من أداء دوره على أكمل وجه. كما أن الانتقادات التي يتعرض لها المجتمع المدني العالمي سواءً من حيث مبادئه، توجهاته، طريقة عمله، وطبيعته القانونية، قد تعيق أيضاً مسار

عمله، مما يستدعي الأمر ضرورة تدارك النقص، ومحاولة تفعيل دوره من أجل مواكبة التطورات الدولية الراهنة.

وبالتالي فالسؤال المطروح هنا هو: ما مضمون المجتمع المدني العالمي؟ وما هي العوائق والانتقادات التي تقف أمام أدائه لمهام الرصد والتوثيق وقمع انتهاكات حقوق الإنسان؟ وهل هناك حلول مقترحة لذلك إن وجدت؟

سنجيب عن هذا السؤال وفق محورين: سنتناول في المحور الأول: مضمون المجتمع المدني العالمي والآليات التي يستعملها في رصد وتوثيق وقمع انتهاكات حقوق الإنسان. وفي المحور الثاني: العوائق والانتقادات التي تقف أما تجسيد المجتمع المدني العالمي لهذا الدور.

المحور الأول: مضمون المجتمع المدني العالمي والآليات التي يستعملها في رصد وتوثيق وقمع انتهاكات حقوق الإنسان.

أولاً: مضمون المجتمع المدني العالمي[1].

1/ تعريف المجتمع المدني العالمي:في تعريف المفهوم يمكن القول: "إن المجتمع المدني العالمي هو قطاع من منظومة المجتمع المدني في بلد معين أو إقليم محدد، يتخطى الحدود الجغرافية، ليتضامن أو يتشابك مع منظمات مدنية أخرى في مختلف دول العالم، حيث يكون هناك توافق حول قضية معينة مثل محاربة الفقر، أو مجموعة من المبادئ المشتركة كاحترام حقوق الإنسان مثلاً، وبهدف التأثير في السياسات العالمية، والتأثير في الرأي العام العالمي، ويستند الجميع على ثقافة مدنية تحترم التنوع والاختلاف، وتقبل الإدارة السلمية للاختلافات، والإذعان لقواعد قانونية

[1] إن هذا العصر هو عصر المجتمع المدني العالمي الذي تنتشر فيه الجمعيات التطوعية، وأوجد أول جمهور ناخبين عالمي. للمزيد أنظر: دون إيبرلي، نهوض المجتمع المدني العالمي، الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2011. ص 7.

ومؤسسيه".إن التعريف السابق، يركز على أنماط رسمية تعبر عن ظاهرة المجتمع المدني العالمي، ولكن هناك تعريفات أخرى، تتخطى هذه الأنماط الرسمية، لتضم أيضاً الحركات الاجتماعية والتي لا تظم منظمات مجتمع مدني فقط وإنما تضم أيضاً أفراداً ونشطاء يعبرون عن آراء محددة كحماية البيئة مثلاً، أو يعبرون عن مصالحهم في لحظة محددة يشعرون فيها بالتهديد[1].

ويقدم تقرير المجتمع المدني العالمي لعام 2002 تعريفاً موجزاً للمجتمع المدني العالمي على أنه: "تلك التنظيمات التطوعية الإرادية غير الحكومية التي تنشط عبر الحدود وتتصدى لقضايا ذات طبيعة عالمية مثل حقوق الإنسان، الديمقراطية، البيئة وقضايا التنمية. وقد عبر عنه كذلك بمفاهيم أخرى كالمنظمات الدولية غير الحكومية والمنظمات متعددة القوميات". يركز هذا التعريف على الخصائص الواجب توفرها في تنظيمات المجتمع المدني العالمي، كما يركز على عامل عالمية النشاط والقضايا التي تبرز من خلالها كحقوق الإنسان والديمقراطية[2]. وأخيراً فإن المجتمع المدني العالمي كتعريف إجرائي هو: "مجموعة من التنظيمات الطوعية التي تنشط في المجال العالمي وأهمها المنظمات الدولية غير الحكومية".

2/ مصطلحات أخرى تتقاطع مع المفهوم:منذ منتصف القرن الثاني من التسعينيات، وحتى اللحظة الحالية، كان على الساحة عدد من المصطلحات التي تعبر عن الظاهرة نفسها، ويفضل البعض استخدامها أهمها:"الشبكات"، و"المجتمع المدني عبر القومي".ويمكن ملاحظة

[1] د. أماني قنديل، الموسوعة العربية للمجتمع المدني، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2008. ص 131.

[2] باري عبد اللطيف، المجتمع المدني العالمي وتأثيره على المجتمع المدني الجزائري، رسالة ماجستير، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2007. ص 45.

أن كل مصطلح من المصطلحات السابقة، قد يستخدم لتأكيد وجهة نظر بعض الاتجاهات في الأدبيات إزاء الظاهرة.على سبيل المثال فإن توظيف مصطلح الشبكات يؤكد على الدور المحوري للتواصل والاتصال، في إطار تكنولوجيا المعلومات التي تسمح بإيجاد هذه الشبكة. كذلك فإن كتابات أخرى، أبرزها ما ارتبط بالباحث والناشط الحقوقي يفضل مصطلح عبر القومي باعتبار أن المجتمع المدني العالمي يفرض وجود التمثيل له، وهو الأمر الغائب. وآخرون يتحدثون عن المنظمات متعددة الجنسية، في مقابل الشركات العالمية متعددة الجنسية، لإعادة التوازن بين الأطراف الفاعلة الجديدة.وأخيراً، من المهم الإشارة إلى أنه قد يحدث بعض الخلط بين الحركات الاجتماعية، والمجتمع المدني العالمي. ويبرز هذا التوجه وجود علاقة عضوية بين كل من الطرفين، كل منهما يؤثر ويتأثر بالآخر، في إطار عام تضامني أو تساندي (أحياناً يحدث تناقض في المصالح)،ولكن هناك اختلافاً رئيسياً بينهما، فالحركات الاجتماعية عبارة عن مجموعات من الأفراد أو الناس، لهم اهتمامات واحدة، في لحظة محددة، ومصالح يتم التعبير عنها والضغط في اتجاهها، وتكمن قوتهم في قدرتهم على التعبئة الشعبية لقطاعات من الجماهير ومن المنظمات غير الحكومية، للتأثير في أصحاب القوة والقرار. وقد تنتهي الحركة مع تحقيق الهدف وهي ليس لها كيان تنظيمي أو هيكلي.على الجانب الآخر فإن تحالفات منظمات المجتمع المدني العالمي، يكون لها هيكل في أغلب الأحوال وهي تحل بمجرد انتهاء الحدث. كذلك فإن لها أعضاءً محددين في المجتمع المدني، وهناك استدامة وهو أمر غائب عن الحركات الاجتماعية[1].

[1] د. أماني قنديل، مرجع سابق ص 131- 132.

3/ أهم مكونات المجتمع المدني العالمي: أشار تقرير المجتمع المدني العالمي، على أن أهم مكونات المجتمع المدني العالمي هو "المنظمات الدولية غير الحكومية"، تليها "الندوات والملتقيات العلمية" ثم تأتي "المجتمعات المدنية المحلية"، غير أننا نفضل دراسة المنظمات الدولية غير الحكومية باعتبارها أهم مكون للمجتمع المدني العالمي كون الندوات والملتقيات العلمية تتشكل بدورها من أكثر من منظمة دولية غير حكومية، ونحن نعتبرها كوسيلة تستعملها هذه المنظمات من أجل توثيق وقمع انتهاكات حقوق الإنسان، أما فيما يخص المجتمعات المدنية المحلية، نجد أن المنظمات الدولية غير الحكومية تتعاون معها من أجل رصد هذه الانتهاكات، إذن فالفاعل البارز هنا في إطار المجتمع المدني العالمي هو المنظمات الدولية غير الحكومية.فماذا نقصد بالمنظمات الدولية غير الحكومية؟.

تعريف المنظمات الدولية غير الحكومية: تختلف تعريفات المنظمات الدولية غير الحكومية بين الفقه والمنظمات الدولية:حيث يعرفها البعض بأنها: "جمعيات دولية لا تمثل فيها الحكومات، إنما الأعضاء الأفراد يمثلون هيأة أدبية واجتماعية من دول مختلفة". بينما يعرفها آخرون بأنها: "تجمعات يتم تأليفها من قبل أفراد ينتمون إلى ثلاث دول على الأقل ويكون لها صفة الديمومة والمثابرة دون أن يكون لها أي غاية في الربح المادي".وتعرف أيضا بأنها: "جمعيات يكونها أشخاص طبيعيون أو معنويون للتعبير عن تضامن وتعاون ذات بعد دولي، بدون غاية تحقيق الربح"[1]. ومما عرفت به كذلك «المنظمات غير الحكومية عبارة عن جمعيات دولية تنشأ بمبادرات خاصة أعضاؤها أشخاص خاصون أو عامون باستثناء الدول، وأعمالها لا تستهدف

[1] د. محمد جاسم محمد الحماوي، دور المنظمات الدولية غير الحكومية في حماية حقوق الإنسان، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2013. ص 17.

الربح»[1].وتعرف الأمم المتحدة المنظمات الدولية غير الحكومية بأنها: "ذلك التنسيق المنظم من الهيئات والمؤسسات والبرامج التي تهدف إلى دعم أو تحسين الظروف الاقتصادية أو الصحية أو القدرات الشخصية المتبادلة لمجموع السكان".

غير أننا نعرفها كما يلي: «هي كيانات قانونية دولية جديدة ذات صفة تطوعية، لا يتم تشكيلها باتفاق بين الحكومات وإنما بين أفراد وهيئات خاصة من جنسيات مختلفة تسعى للتأثير على مجرى العلاقات الدولية ».

ومن هذا التعريف يمكن استخلاص أن لها مجموعة من الخصائص وهي:الاستقلالية المالية والإدارية، تقوم على مبدأي حرية التجمع وحرية التعبير، تتمتع بشخصية اعتبارية قانونية، لها هيكل تنظيمي، هي منظمات تطوعية لها غاية وهدف عام، وهي ظاهرة دولية جديدة تتميز بالمرونة.

أما فيما يخص مركزها القانوني: فتتعدد الأسس القانونية للمنظمات الدولية غير الحكومية والتي تتمثل في خطوطها العريضة في مجموعة الأحكام الموزعة عبر الوثائق الدولية، العالمية، والإقليمية كأحكام ميثاق الأمم المتحدة، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والصكوك الأخرى المكونة للقانون الدولي لحقوق الإنسان. مثلاً: اتفاقيات جنيف لعام 1949، قرارات الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي التابعين للأمم المتحدة، وقرارات المؤتمرات الدولية وغيرها.

غير أن أبرز هذه الأسس، هو المادة 71 من ميثاق الأمم المتحدة التي اعترفت بالتزامات تجاه المنظمات غير الحكومية معتبرةً إياها كجزء من المجتمع الدولي، فقد نصت تلك المادة على أنَّه: «للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يجري الترتيبات المناسبة للتشاور مع الهيئات غير الحكومية

[1]Catherine Roche et Aurélia Poto-Nicol , L'essenciel Du Droit International Public Et Du Droit Des Relation Internationales, gualino éditeur, paris, 1999, p 58.

التي تعني بالمسائل الداخلة في اختصاصه. وهذه الترتيبات قد يجريها المجلس مع هيئات دولية، كما أنَّه قد يجريها إذا رأى ذلك ملائما مع هيئات أهلية وبعد التشاور مع عضو-الأمم المتحدة- ذي الشأن». أي أنَّ هذه المادة تسمح باستشارة الأمم المتحدة للمنظمات غير الحكومية، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي. في المسائل التي تدخل في اختصاصه، ومن بينها حماية حقوق الإنسان، إذ تعتبر هذه المادة بداية الاعتراف بالمنظمات غير الحكومية على المستوى الدولي، والتي أصبغتها الشرعية الدولية لحماية حقوق الإنسان، بعد أن أثبتت كفاءتها العلمية وخبراتها. واعتراف ميثاق الأمم المتحدة بهذه المنظمات مثَّل حدثاً فاصلاً في تطور المجتمع والقانون الدولي.

4/ الملامح الأساسية للمجتمع المدني العالمي:تعكس التعريفات السابقة، والمصطلحات التي تعبر عن الظاهرة نفسها، عدة ملامح أساسية تميز المجتمع المدني العالمي، ويمكن إيجازها فيما يلي:

إن المجتمع المدني العالمي ارتبط بالعولمة، حيث إن تكنولوجيا الاتصال وتطوراتها غير المسبوقة، قد سمحت بتواصل وتفاعل غير مسبوق. من ناحية أخرى، فإن التوافق حول قضايا محددة، والدفاع عن مصالح ارتبط هو الآخر، وتدريجياً بأجندة العولمة، وظهور الرأسمالية.

إن المجتمع المدني العالمي هو حركة عالمية، تسمح للمرة الأولى في التاريخ بتأثير المواطنين العاديين في السياسات، وفي القيم، بل إنه يفتح الباب لفهم الإدارة الرشيدة للعولمة، ومصادر التأثير فيها. وذلك نظراً لإسهام الظاهرة في تفعيل ضغوط الرأي العام العالمي على المنظمات العالمية والمؤسسات المالية، ولدعم أفكار ومبادئ العدالة الاجتماعية والتنمية، وكذا الإسهام في المعرفة وتدفق المعلومات، وتوفير فرص الحوار مع المؤسسات الاقتصادية الدولية، والمنظمات العالمية.

الملمح الآخر للمجتمع المدني العالمي، يرتبط بظهور فاعلين دوليين جدد، صنعوا اختلافاً في مفهوم السيادة التقليدي. فقدرة الشبكات العالمية أو المنظمات الدولية الكبرى غير الحكومية والتي تتخطى الحدود الجغرافية في التأثير على أجندة السياسات العالمية (في اتجاه الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية...). وقدرتها في الوقت نفسه على تدويل قضية معينة داخلية (انتهاكات حقوق الإنسان)، واستقطاب المساندة الدولية، قد غير بلا شك من المفهوم التقليدي للسيادة.

يتسم المجتمع المدني العالمي، بحكم تعريفه –حتى على المستوى القومي داخل البلد الواحد- بعدم التجانس، فهناك منظمات أو شبكات كبرى تسعى إلى التغيير الحقيقي الراديكالي، وأخرى توافقية متهادنة مع قوى العولمة وآلياتها، وثالثة تعمل بتوجه إصلاحي، من مظاهر عدم التجانس أيضاً أن بعضها يسعى إلى إضعاف الدولة، وبعضها الآخر يسعى إلى تقويتها إزاء مطالب تنموية في الحالة الأخيرة، وإزاء كشف الانتهاكات لحقوق الإنسان في الحالة الأولى.

إن ظاهرة المجتمع المدني العالمي، و الاختلافات حولها، والترتيبات المؤسسية بخصوصها،(من جانب قوى كبرى مالية، والدول الكبرى، والأمم المتحدة)، ما زالت في مرحلة التشكل، ويدلل البعض ذلك بأننا (إزاء نتائج غامضة للتحول، ولسنا على يقين بقدرة المجتمع المدني العالمي على إحداث تغيير في القيم والسياسات)، من ناحية أخرى فإن تعامل الأطراف الدولية الفاعلة من المجتمع المدني العالمي، خاصةً بعد أحداث 11 سبتمبر، قد بدأ يشوبه الحذر مع اتخاذ إجراءات أو ترتيبات لإعادة النظر في منهجية التعامل معه، وأخيراً فإن الدول الكبرى ومؤسسات التمويل العالمية قد اتجهت نحو توظيف هذا الفاعل الجديد، لدعم سياساتها، أو على الأقل تحييده في مواجهة عولمة الرأسمالية.

5/ التصنيف استناداً على معايير:إن إمكانية الاستدلال على أن المجتمع المدني العالمي ليس كتلة واحدة متجانسة، يرتبط بتوافر معايير يمكن من خلالها تحديد الأنماط المختلفة المتعددة، التي تقع ضمن منظومة المجتمع المدني العالمي.

المعيار الأول يرتبط بالتوزيع الجغرافي، حيث توجد منظمات دولية غير حكومية، تنشط على المستوى العالمي، ولها مجلس إدارة أو هيكل يمثل كل مناطق العالم.وهناك منظمات قارية أخرى تقتصر على قارة واحدة في نشاطها وتمثيلها، وهناك أيضاً من منظور التوزيع الجغرافي تمثيل لمنطقة محددة (الدول العربية معاً)، أو مجموعة دول متجاورة (دول المغرب العربي).

المعيار الثاني هو المعيار القانوني: هناك توجد أشكال وأنماط من المجتمع المدني العالمي، لها نظام قانوني، وقواعد يحتكم إليها في: العضوية، الانتخابات، الأنشطة، وغيرها...، بينما توجد أخرى غير رسمية ليس لها نظام قانوني وإدارة للحكم، لكنها تتفاعل وتنشط معاً في اتجاه تحقيق أهداف محددة.

المعيار الثالث هو المعيار السياسي، حيث تنامى في الألفية الثالثة نمط من منظمات المجتمع المدني العالمي، يرتبط بأطر سياسية محددة وأهم نماذجها منظمات منبثقة من الاتحاد الأوروبي تأسست لدعم أهداف الاتحاد الأوروبي، وكإحدى آلياته، وهناك على الجانب الآخر منظمات تعكس المجتمع المدني العالمي، لكنها ترتبط بشكل أساسي بتوجهات السياسة الأمريكية في العالم.

المعيار الرابع للتصنيف هو الاحتوائي أو الإقصائي، ويقصد هنا تركيز منظمة عالمية غير حكومية، على مجال محدد، وعضوية محددة، سواء نبع ذلك من طبيعة مجال النشاط ذاته (مثال لذلك منظمة عالمية غير حكومية تضم في عضويتها فقط العلماء المعنيين بالدراسات المستقبلية)، أو سواء نبع

ذلك من الاقتصار على منطقة جغرافية محددة، أو اعتمد فقط على النوع الاجتماعي (في هذه الحالة هي منظمة إقصائية). وعلى الجانب الآخر هناك منظمات عالمية تفتح العضوية فيها لكل المهتمين بالقضية (أفراد ومنظمات) وتسعى لاحتواء أكبر عدد ممكن.

المعيار الخامس وهو الأصعب في التصنيف، هو طبيعة أهداف المنظمات الدولية غير الحكومية، ومجالات نشاطها ويمكن وفقاً لذلك طرح التصنيف التالي:

منظمات تلعب أدواراً أساسية في المجالات الحقوقية والدفاعية ومن منظور حقوق الإنسان بالمعنى الواسع (حقوق سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية)، ويندرج ضمن هذا التوجه حقوق المرأة، حقوق الإنسان، حماية الحريات، حق الملكية الفكرية، حقوق الأطفال، حقوق ذوي الاحتياجات الخاصة، حقوق الأقليات، حق السكان الأصليين، الحق في الغذاء، في الصحة، في السكن...

منظمات تنشط في مجالات ثقافية ومعرفية وتسعى إلى تطوير مجالات بحثية معينة، والتأثير في السياسات من خلال العلم والثقافة والمعرفة.

منظمات ضمن المنظومة العالمية للمجتمع المدني، تهتم ببناء القدرات سواء للمنظمات ذاتها، أو للحكومات، وأحياناً للقطاع الخاص. هي بهذا المعنى تتوجه إلى النهوض بالقدرات التكنولوجية والاتصالية، الإدارة وتعظيم الكفاءة للموارد البشرية، البحوث والمؤتمرات وغير ذلك.

منظمات تضم وتمثل أصحاب المهنة الواحدة على مستويات عالمية وإقليمية، وتسعى للارتقاء بالمهنة وحمايتها والتواصل بين الأعضاء (العمال، المحامون، المحاسبون، الأطباء...).

منظمات إنسانية وإغاثة، تتعامل مع المخاطر البيئية والبشرية والحروب.

منظمات تنموية، تسعى إلى تحسين نوعية الحياة، والتأثير في السياسات العالمية التي تمس الفقراء، والدفاع عن مطالب العدالة الاجتماعية، وتوفير الخدمات، والتعامل مع تحديات التنمية البشرية[1].

ثانياً: دور المجتمع المدني العالمي في رصد وتوثيق وقمع انتهاكات حقوق الإنسان.

نظراً لاعتبار المنظمات الدولية غير الحكومية الفعاليات الأساسية للمجتمع المدني العالمي، وذلك انطلاقاً من تأثيرها القوي على المستوى الدولي، وطابعها المؤسساتي والتنظيمي الذي يعد الأساس الذي تقوم عليه تنظيمات وفعاليات المجتمع المدني بصفة عامة.سنستعرض دورها الأساسي والفعال في مجال رصد وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان، فهذه المنظمات مؤهلة بشكل كلي وللقيام بمراقبة دقيقة لأوضاع حقوق الإنسان من خلال أعضائها والذين هم في الغالب باحثين ميدانيين مدربين قادرين على رصد ما يقع من انتهاكات حال حدوثها[2]، وتمتاز هذه المنظمات بقدرتها على الوصول وبشكل مباشر إلى الانتهاك والاتصال بضحاياه بسهول ويسر وإنشاء علاقات متميزة ما بين الضحية وبين الجهة المدافعة عنه، فضلاً عن قدرتها على الاستفادة الأنجع من الموارد المالية والبشرية المتاحة لديها.

---

[1] د. أماني قنديل، مرجع سابق. ص من 132 إلى 135.

[2] ترصد المنظمات الدولية غير الحكومية الانتهاكات عن طريق الضحايا مباشرةً، أو عائلاتهم، أو محاميهم، كما ترصدها من خلال وسائل الإعلام المكتوبة أو السمعية- البصرية، وتقوم المنظمات بالمزيد من التحريات لتدقيق هوية الضحايا ومصادر الانتهاك والحقوق التي يضر بها وشكله ومكانه وملابساته وكل ما له علاقة به. للمزيد أنظر: عبد العزيز النويضي، المنظمات غير الحكومية لحقوق الإنسان، منشورات المجلة المغربية للإدارة المحلية، العدد 26، المغرب، الطبعة الأولى، 2001. ص 33.

إن صحة المعلومات التي تجمعها هذه المنظمات من خلال التوثيق الدقيق والمدعوم بالأدلة وبالتفاصيل يشكل معياراً حاسماً في قياس مصداقيتها وحبادبتها وعدم تحيزها، كما إنها الطريق الأمثل لوصول شكواها إلى المنظمات الدولية المهمة كمنظمة الأمم المتحدة ومن دون توثيق قانوني وأصولي لا يجري الإصغاء إلى طلبات تلك المنظمات على اختلاف أنواعها وبهذا الخصوص تشير الوثيقة المرقمة (1503) الخاصة بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة إلى ما يأتي: "تخول اللجنة الفرعية الخاصة بمنع التمييز وحماية الأقليات، أن تقوم بفحص المداخلات والاتصالات والرسائل المقدمة من قبل المنظمات الدولية غير الحكومية، لإثبات أنها تتضمن نمط مستمر من الانتهاكات الجسيمة المثبتة والموثقة ضد حقوق الإنسان وحرياته الأساسية"[1].ومن أجل ذلك، لم تقف المنظمات الدولية غير الحكومية مكتوفة الأيدي، بل أوجدت وسائل فعالة تستطيع من خلالها رصد وتوثيق وقمع كل الخروقات التي تقترفها الدول في مجال حقوق الإنسان، وبالتالي التغلب على السرية والرقابة المفروضة عليها[2]. وتتمثل هذه الوسائل في:

[1] د. وسام نعمت إبراهيم السعدي، مرجع سابق ص 171- 172.

[2] تلعب التقارير التي تقدمها المنظمات الدولية غير الحكومية، وبعثات تقصي الحقائق التي تقوم بها، دوراً مهماً في توجيه الاهتمام العالمي إلى أوضاع حقوق الإنسان السائدة في الدول. للمزيد أنظر: محمد جاسم محمد الحماوي، دور المنظمات الدولية غير الحكومية في حماية حقوق الإنسان، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2013. ص 91.

1/ إرسال البعثات الميدانية:

سعياً منها لضمان احترام حقوق الإنسان وتكريسها على المستوى الداخلي للدول، تقوم المنظمات غير الحكومية بإيفاد بعثات ميدانية إلى مختلف الدول من أجل الوقوف الميداني على مدى تكريس هذه الدول للحقوق والحريات الأساسية للإنسان، وكذا على مدى التزامها بتطبيق الاتفاقيات الدولية والإقليمية في هذا المجال. وتُعتبر هذه البعثات من أهم الأساليب التي تلجأ إليها المنظمات الدولية غير الحكومية عندما تصل إلى علمها معلومات حول وقوع انتهاكات لحقوق الإنسان داخل أية دولة من الدول أو التهديد بوقوعها، بحيث تنتقل إلى تلك الأقاليم لتقصي الحقائق وجمع المعلومات على أرض الواقع. وتكمن أهمية هذه البعثات في أنها:

- تُقدم للرأي العام العالمي وللمنظمات الحكومية الدولية والإقليمية أدلةً دامغةً حول وجود أو عدم وجود انتهاكات لحقوق الإنسان داخل الدول التي أُرسلت إليها البعثات.
- تُشكل هذه البعثات ضغطاً على الدول المضيفة، وخاصةً تلك التي تتحسس من الرأي العام الدولي وتحاول المحافظة على سمعتها الدولية.
- يُشكل حضور البعثات الميدانية المكونة من منظمات دولية غير حكومية بالنسبة للضحايا نوعاً من الدعم والتضامن، وكذا نوعاً من الإشهار الدولي[1].

وتنقسم هذه البعثات حسب الحق المطلوب حمايته وطبيعة العمل ووضع البلد المعني، ويمكن حصرها في خمسة أنواع:

[1] لعرج سمير، ترقية وحماية حقوق الإنسان والشعوب في إفريقيا: بين الآليات الرسمية الإقليمية والمنظمات غير الحكومية، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2011. ص 208- 209.

بعثة تقصي الحقائق: غالباً ما تقوم بعثات تقصي الحقائق التي ترسلها المنظمات غير الحكومية الدولية، بالتعاون أحياناً مع فروعها أو نظيراتها المحلية، بإصدار تقارير تكون أحياناً المصدر الوحيد الذي يناقض أو يدحض التقييمات الصادرة عن حكومةٍ معينةٍ حول ممارستها بالنسبة لحقوق الإنسان[1]. وهي عادةً ما تتخذ إحدى الأشكال التالية:

- بعثة تقصي الحقائق عامة: بحيث تتولى تقصي الأوضاع العامة لحقوق الإنسان داخل دولة من الدول. وعادةً ما ترسل هذه البعثات بعد وقوع أحداث عنف واضطرابات داخلية كبيرة، بحيث يتم خلالها انتهاك حقوق الإنسان بصورة واسعة وفضيعة.
- بعثة تقصي الحقائق خاصة: تكون بعثة التحقيق خاصة في حالة ما إذا كان هدفها هو التحقيق بشأن:حق من حقوق الإنسان كالحق في الحياة مثلاً، فئة من الفئات الضعيفة مثل فئة الأطفال.
- بعثة تقصي الحقائق مختلطة: وتكون في حالة ما إذا كانت البعثة تستهدف التحقيق في الوضع العام داخل دولة ما مع التركيز على بعض الحقوق أو الحالات المعنية.

بعثة المراقبة القضائية: تتكون من أخصائيين في القانون، لحضور المحاكمات ويشاركون في المراقبة الحيادية للإجراءات التي اتبعت في إنصاف الضحية أو في الإمعان في انتهاك حقه، وتحرص هذه المنظمات على حفظ حقوق المتهم كالحصول على الدفاع وتحضيره والطعن، والتماس العفو وشفافية الأحكام والإجراءات، وكفاءة القضاة وما شابه ذلك وجانسه فيؤدي

[1] فاتح سميح عزام، ، دور المنظمات غير الحكومية في الدفاع عن حقوق الإنسان، المجلة العربية لحقوق الإنسان، العدد 3، تونس، 1996. ص 119.

في غالب الأحيان إلى إيفاد هذه البعثات إلى أحكام لينة[1]. وغالب هذه البعثات يتم إرسالها من طرف منظمة العفو الدولية.

بعثة التدخل ذات الطابع الدبلوماسي: سعياً منها لضمان احترام حقوق الإنسان وتكريسها على المستوى الداخلي تقوم المنظمات الدولية غير الحكومية بايفاد بعثات ذات طابع دبلوماسي إلى مختلف الدول، فقد تلفت المنظمة نظر المسؤولين الرسميين إلى الانتهاك، وقد تطالب بالتحقيق الحيادي حول الانتهاك وبمعاقبة المسؤولين عن حدوثه، وقد تطلب منهم نشر نتائج التحقيق الرسمي ليكون الجمهور العام على علم بقيام الحكومة التنفيذية بمهامها القانونية تجاههم[2].

بعثات الإغاثة الإنسانية:يعتبر هذا النوع من البعثات أولى مظاهر عمل المنظمات الدولية غير الحكومية في مجال حقوق الإنسان، وهناك نوعان منها هي على التوالي:

- البعثات الطبية: تعتمد على متبرعين في سلك الصحة بتجهيزات طبية وأدوية، وتتدخل بصورة تلقائية كلما دعت الضرورة لأنها تنشط بدافع أخلاقي وفي كل الظروف، حتى وفي الحروب استناداً لاتفاقية جنيف لسنة 1949، والبروتوكول الإضافي لمعالجة الجرحى المدنيين والعسكريين. ومن بين المنظمات نذكر: اللجنة الدولية للصليب الأحمر الجمعية الدولية لنجدة الطفولة، الجمعية العامة لعلماء النفس، أطباء العالم وأطباء بلا حدود وغيرها.

[1] خليفة بوزبرة، دور المنظمات غير الحكومية لحقوق الإنسان حسب أعضاء المجلس الشعبي الوطني، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2006. ص 79.

[2] فاتح سميح عزام، المرجع السابق ص 122.

- بعثات المعونة المعيشية: تقدم المنظمات الدولية غير الحكومية إعانات للمناطق المحرومة بعد جمع التبرعات خاصةً الدول النامية، فتندرج هذه الإغاثات ضمن شبكة دولية للتعاون[1].

بعثات مراقبة الانتخابات: تقوم البعثات الدولية لمراقبة الانتخابات بإصدار بيانات دقيقة وموضوعية، حيث تستعرض استنتاجاتها، وخلاصة أعمالها، وأي توصيات مواتية تحددها من شأنها أن تساعد على الارتقاء بمستوى العملية الانتخابية وما يواكبها. بالإضافة إلى ذلك، قد تعقد البعثات الدولية لمراقبة الانتخابات اجتماعات خاصة مع الأطراف المعنية بتنظيم انتخابات ديمقراطية حقّة في دولة ما لمناقشة الاستنتاجات والخلاصات والتوصيات التي آلت إليها. كما بوسعها أن ترفع تقارير إلى المنظمات غير الحكومية التي تنتمي إليها البعثة[2].

2/ المنظمات الدولية غير الحكومية كجماعات ضغط:

أصبحت المنظمات الدولية غير الحكومية قادرةً على الضغط حتى على أكبر الحكومات من أجل حثها على إتخاذ، أو عدم اتخاذ، أفعال معينة بحقوق الإنسان. وهي بدورها الدفاعي عبر الحدود إنما تؤثر ليس فقط على الحكومات القومية ولكن، على المؤسسات متعددة الأطراف وعلى الشركات القومية وعبر القومية، وذلك من خلال عدة سبل:

وضع الأجندة: لعبت هذه المنظمات منذ زمن بعيد دوراً أساسياً في إجبار القادة وصانعي القرار على الاهتمام بقضايا معينة، فعلى سبيل المثال، في عام 1945 كانت المنظمات غير الحكومية مسؤولة إلى حدٍ كبيرٍ عن إدراج لغة حقوق الإنسان في ميثاق الأمم المتحدة ومنذ ذلك الحين

[1] خليفة بوزبرة، مرجع سابق ص 80.

[2] الأمم المتحدة، إعلان مبادئ المراقبة الدولية للانتخابات: مدونة قواعد السلوك لمراقبي الانتخابات الدوليين، نيويورك، 2005، ص 3-4.

وضعت تلك المنظمات تقريباً كل قضية أساسية خاصة بحقوق الإنسان على الأجندة الدولية ويستخدم أعضاء المنظمات غير الحكومية الآن أجهزة الكمبيوتر والأنترنيت ووسائل الاتصال الحديثة للقيام بحملات عالمية من شأنها دفع قضايا معينة إلى قمة أجندات صانعي السياسة[1].

إعداد التقارير: الحكومات جميعاً وبغض النظر عن توجهاتها والأسس التي تقوم عليها ادعاءاتها بالشرعية، تملك حساسية عالية تجاه أي اتهام أو انتقاد علنيين حول ممارساتها فيما يتعلق بحقوق الإنسان وبالتالي فإن المنظمات الدولية غير الحكومية، في سعيها نحو الدفاع عن حقوق الإنسان، تلجأ أحياناً إلى أسلوب الفضح العلني للحكومات فيما يتعلق بهذا الموضوع، وهذا سلاحٌ مهمٌ في ترسانة المنظمات الدولية غير الحكومية. وتلعب التقارير الصادرة عن منظمات حقوق الإنسان وعن بعثات تقصي الحقائق التي ترسلها المنظمات الدولية غير الحكومية دوراً مهماً جداً في توجيه الاهتمام العالمي إلى الأوضاع السائدة في دولة معينة. ورغم أن هذه التقارير، وحدها ودون عوامل أخرى كدعم الرأي العام، قليلاً ما تؤدي إلى قيام الدولة موضوع البحث بشكل من أشكال العمل الملموس لوقف انتهاكها، إلا أنها تسهم بطريقة أو بأخرى في الإساءة لصيت تلك الدولة وسمعتها وبالتالي عزلها عن المجتمع الدولي، مما يزيد الضغط على تلك الدولة كي تعدل سلوكها الذي يعد انتهاكاً لحقوق الإنسان[2]. وتسمح بعض المعاهدات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان للمنظمات الدولية غير الحكومية، بأن تعد تقارير موازية لتلك التي تودعها

---

[1] أد. زينب عبد العظيم، الدور المتغير للمنظمات غير الحكومية في ظل العولمة، مؤتمر دور المنظمات غير الحكومية في ظل العولمة، تحرير: أ د. نجوى سمك، والسيد صدقي عابدين، مركز الدراسات الآسيوية ، القاهرة ، 2002، ص 65 – 66.

[2] فاتح سميح عزام، مرجع سابق ص 123-124.

الحكومات عن عملية تنفيذ الاتفاقيات في البلد المعني[1]، حيث يتم من خلالها دعم المعلومات الواردة في تقرير الدول الأطراف في هذه الاتفاقيات أو دحضها. وتكتسي هذه التقارير أهمية خاصةً، لكونها تمثل فرصة للقيام بمراجعة شاملة للتدابير المختلفة المتخذة للتنسيق بين القانون والسياسة من جهة والاتفاقية من جهة أخرى، وتسهل المشاركة الشعبية والتدقيق العام في سياسات الحكومة. ولأنها تتمحور حول الميادين التي يظهر فيها تقرير الحكومات نقصاً في المعلومات. ولذلك تأخذ تقارير هذه المنظمات شكل المعلومات الحديثة عن القضايا الموضوعية كحالة أطفال الشوارع وغيرها وقد تركز تقاريرها على قضية واحدة أو على فئة معينة معرضة للأذى.

وتضم التقارير معلومات تتعلق بنشاطات المتابعة الخاصة بالمؤتمرات العالمية عن حقوق الإنسان والتطورات الاجتماعية كمؤتمر القمة العالمي المعني بالأطفال «نيويورك»، والمؤتمر العالمي لحقوق الإنسان «فينا»، ومؤتمر المرأة العالمي«بكين»، وغيرها. وفي الحقيقة أنَّ تقارير هذه المنظمات تلعب دوراً مهماً، ليس في تقديم المعلومات حول التنفيذ العملي أو النقص في تنفيذ اتفاقيات القانون الدولي لحقوق الإنسان، ولكن في عملية المراقبة أيضاً[2].

توجيه الشكاوى نيابةً عن الضحايا: يعتبر توجيه الشكاوى من طرف المنظمات الدولية غير الحكومية نيابةً عن الضحايا من بين أهم الوسائل

---

[1] يطلق عليها: تقارير بديلة من جانب المنظمات غير الحكومية، أو تقارير الظل أو التقارير الموازية أو المضادة لتقارير الحكومة. أنظر: عصام الدين محمد حسن، التقارير الحكومية وتقارير الظل: مصر والهيئات التعاهدية لحقوق الإنسان، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، مصر، 2008 ص 31.

[2] د. عمر سعد الله، المنظمات الدولية غير الحكومية في التنظيم الدولي بين النظرية والتطور، دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009. ص 190- 191.

والآليات التي تستعملها هذه المنظمات في تدخلاتها لحماية الحقوق والحريات الأساسية للإنسان، وكثيراً ما تنظر دول العالم الثالث بعين الغضب وعدم الرضا على هذه المنظمات، بسبب الكم الكبير من الشكاوى التي توجهها إلى مختلف اللجان والمحاكم الدولية والإقليمية ضدها، مما يجعل هذه المنظمات في موقف المهاجم - المدعى-، في حين يجعل تلك الدول في موقف المتهم الذي يدافع عن براءته وعدم انتهاكه لحقوق الإنسان. وتعترف، اليوم، المنظمات الدولية غير الحكومية بأهمية الشكاوى كآلية تستعملها هذه المنظمات في حماية حقوق الإنسان، فعلى صعيد الأمم المتحدة توجه المنظمات الدولية غير الحكومية التي تتمتع بالمركز الاستشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الكثير من الشكاوى إلى مختلف اللجان والهيئات الفرعية التابعة للمجلس والمتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان داخل مختلف الدول. كما ترسل الكثير من الشكاوى إلى الوكالات الدولية المتخصصة، فيما يخص المساس بحقوق الإنسان كلٌ حسب مجال اختصاصه، ومن أمثلة هذه الوكالات: منظمة الصحة العالمية، منظمة اليونسيف، المفوضية العليا للاجئين[1].

كشف الانتهاكات التي تقترفها بعض الدول وتعبئة الرأي العام لدعم قضايا حقوق الإنسان: إنَّ المسعى الرئيسي لحركة حقوق الإنسان هو تحسين وضعية حقوق الإنسان، لذلك فإنَّ المنظمات الدولية غير الحكومية لحقوق الإنسان، لا تتجه نحو توظيف أسلوب الفضح إلا بعد أن تتأكد من أن الحكومة أو الحكومات المعنية لا تعطي الاهتمام اللازم لخروقات تمس حقوق وحريات فرد أو أفراد، فهي بعد أن يتأكد لديها حدوث فعلي لانتهاك حق هو قيد الممارسة تبدأ عملها بمساعي حميدة، وذلك

[1] بلباي إكرام، ، دور المنظمات الدولية غير الحكومية في إرساء قواعد القانون الدولي لحقوق الانسان، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، 2011. ص 191.

عن طريق التدخل لدى القطاعات الحكومية المعنية بواسطة الاتصال المباشر أو المراسلة للفت انتباهها إلى ما يحدث من انتهاك، وإلى تاريخ ووقت ومكان حدوثه والجهة الضالعة فيه ونصوص القانون الوطني والدولي التي لم يتم احترامها مع المطالبة بإجراء تحقيق نزيه حوله وعدم إفلات مرتكبه أو مرتكبيه من العقاب. لكنها في حالة استهتار الحكومة بالأمر وعدم اتخاذها للإجراءات العلاجية اللازمة، تتجه نحو الرأي العام بواسطة إعادة نشر المراسلات أو المذكرات التي سبق لها أن فاتحت بها الحكومة بخصوص الانتهاك إياه، وإصدار بلاغات وبيانات وتقارير وعرائض للتوقيع وتنظيم وقفات تضامنية واستعمال الإعلام[1]، وغيرها من أساليب الضغط التي نعددها كما يلي:

- تنظيم الحملات الاحتجاجية لحشد الرأي العام:تعتبر الحملات الاحتجاجية من أهم الآليات التي تعتمد عليها المنظمات الدولية غير الحكومية في ضغطها على الدول المعروفة بانتهاكاتها الكثيرة لحقوق وحريات الإنسان. وتأخذ هذه الحملات أشكالاً مختلفة، فقد تكون في شكل مظاهرات أو مسيرات.ومن بين المنظمات التي تستعمل كثيراً هذه الآلية منظمة العفو الدولية.
- استخدام وسائل الإعلام:ينبغي للمنظمات الدولية غير الحكومية المعنية بتطبيق وحماية حقوق الإنسان أن تسعى في سبيل إعلامٍ نزيهٍ مستقلٍ حر. ويُعد الإعلام المستقل ضمانةً لعدم انتهاك حقوق الإنسان. وتتمثل آليات العمل الإعلامي في:النشر التوثيقي المباشر للحقائق المدعمة بالبراهين المثبتة، دفع الهيئات الرسمية على القيام بدورها لحماية القانون والحقوق والحريات الخاصة والعامة،تعزيز دور الهيئات الرسمية

[1] بلباي إكرام، المرجع السابق، ص 193.

والأهلية المعنية بالمراقبة والمساءلة، المساهمة في تأسيس رأي عام شعبي راسخ لصالح تطبيق وحماية حقوق الإنسان ومقاوم لأي انتهاك لها المساهمة في رفع وتيرة الضغط المختلف المصادر لصالح إصدار التشريعات الضامنة لحقوق الإنسان وضمان تطبيق سليم لها، الحماية المسبقة لحقوق الإنسان مثل طرح التساؤلات ذات الطبيعة الوقائية والتي تضمن تنبيه الدول لبعض القضايا،وفرض هيبة الرأي العام على الحكم ودفعه لاحترام إرادة الجمهور ومصالحهم وقضاياهم وحقوقهم.

- الدور الضاغط للمساعدات المقدمة للضحايا:وتختلف طبيعة هذه المساعدات والخدمات حسب حالة كل ضحية وحسب مجال اختصاص المنظمة الدولية غير الحكومية التي تقدم تلك المساعدات والخدمات. وعلى العموم هناك ثلاثة أنواع من المساعدات التي تقدم للضحايا:المساعدات القانونية (بحيث تقوم بعض هذه المنظمات بتقديم الاستشارات والمساعدات القانونية للأفراد الذين كانوا عرضة لانتهاك حقوقهم). المساعدات المادية (بعض هذه المنظمات تقدم مساعدات مالية لهؤلاء الضحايا ولأفراد عائلاتهم الذين هم تحت مسؤولياتهم، وتعتبر منظمة العفو الدولية سبّاقة لهذا النوع من المساعدات).المساعدات الطبية (وذلك من أجل التخفيف من الآثار الجسيمة والنفسية الناجمة عن هذه الانتهاكات، وخاصةً بالنسبة للأشخاص الذين تعرضوا للتعذيب أو المعاملات القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.وأبرز المنظمات في هذا المجال، اللجنة الدولية للصليب الأحمر ومنظمة أطباء بلا حدود).
- الدور الضاغط للضغوط الاقتصادية:في إطار سعيها إلى الضغط على الدول التي لا تزال تنتهك حقوق الإنسان، تقوم المنظمات الدولية غير الحكومية بدعوة الدول والمنظمات الدولية الحكومية إلى ممارسة

ضغوط اقتصادية على تلك الدول، من أجل إجبارها على وقف تلك الانتهاكات. و قد تكون هذه الضغوط في شكل: إما وقف التعاملات الاقتصادية والتجارية، أو وقف المساعدات المالية والغذائية والصحية أو وقف القروض المالية.

- الدور الضاغط بتعقيد المعاملات العسكرية:قد تتدخل المنظمات غير الحكومية لحقوق الإنسان لدى الهيئات العسكرية لطلب توقيف المعاملات، والتعامل، وعدم بيع المعدات أو الترخيص بصناعة طراز من الأسلحة، كضمان للالتزام بحماية حقوق الإنسان، في الظروف الطارئة[1].
- الدور الضاغط لمحاكم الرأي:تناولت المحاكم الرمزية « محاكم الرأي » التي أنشأتها المنظمات الدولية غير الحكومية قضايا إنسانية مختلفة، وهي محاكم تُفحص فيها الوقائع ويُكشَف الجناة وتصدر بها أحكام ذات قيمة معنوية. وتشكلت أول محاكم الرأي سنة 1966، وتعرف بمحكمة «روسل» Russell في جرائم حرب الفيتنام، وتلتها الثانية حول القمع في أمريكا اللاتينية 1973 – 1976، ثم الثالثة والرابعة، وتتكون هذه المحاكم من شخصيات دولية مرموقة وهي في إطار فعال للضغط على الحكومات[2].

المحور الثاني: العوائق والانتقادات التي تقف أما تجسيد المجتمع المدني العالمي لهذا الدور.

أولاً: إشكاليات تحدد مستقبل المجتمع المدني العالمي[3].الإشكالية الرئيسة تتمثل في قضية الشرعية والتمثيل، والتي بدت محورية في الأدبيات

---

[1] بلباي إكرام، مرجع سابق ص من 196 إلى 200.

[2] خليفة بوزبرة ، مرجع سابق، ص 81.

[3] يثير انتشار المجتمع المدني العالمي تحديات حقيقية، فالعديد من المنظمات غير الحكومية لا تؤيد الرأسمالية الديمقراطية. وهناك أقلية ذات شأن ترى تقدم العالم على أنه معتمد على ضبط القوة الأمريكية وكبح جماح الشركات متعددة الجنسيات. ويمكن الاعتماد على هذه المنظمات غير الحكومية لإمداد جيوش من المحتجين في اجتماعات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. ويثير الكثير من النقاد

التي تناولت هذا الموضوع. فإذا كان المجتمع المدني العالمي يضم الآلاف من المنظمات الواقعة في هذا الإطار، وإذا كنا نذهب إلى أن المجتمع المدني –حتى على مستوى البلد الواحد- ليس كتلة متجانسة، فإن ذلك يثير التساؤل عن مصدر شرعية هذه المنظمات؟ وهل تمثل بالفعل العالم أو الإقليم أو المنطقة؟ وهل المنظمات حتى أكبرها حجماً ونفوذاً تمثل المجتمع، والمنظمات القاعدية الشعبية؟ وإذا كان مصدر شرعيتها هو الانتخابات، فمن الذي أعطى صوته لها (أو لهم)، وما هو وزن هذه الأصوات؟

الإشكالية الثانية ترتبط بالسابقة، وتركز بشكل مباشر على وضع الأعضاء من دول الجنوب، في منظمات عالمية كبرى أسستها الدول الكبرى وتجد الغالبية العظمى من مصادر تمويلها من مؤسسات غربية.. ويصبح السؤال في هذه الحالة هو: هل عدم توازن القوى بين الشمال والجنوب امتد إلى المنظمات العالمية غير الحكومي؟ من يضع الأجندة؟ من يمول حركتها؟ وبالتالي فإن التفاوتات العالمية القائمة بين دول الشمال والجنوب سوف تمتد إلى تفاوتات في القوى داخل المجتمع المدني العالمي.

الإشكالية الثالثة التي تركز عليها الأدبيات، وتعكس الخبرات المتراكمة، هي قضية تحقيق الاستقلالية لهذه المنظمات، عن المؤسسات الممولة، وقضية تحقيق الاستدامة لها.

الإشكالية الرابعة، لها سمة ثقافية على درجة عالية من الأهمية وهي كيف يتم التعامل مع التعدد والتنوع الثقافي، في المنظمات التي تشكل المجتمع المدني العالمي؟ما القيم والثقافة التي سيتم الاستناد إليها بخصوص

للمنظمات غير الحكومية تساؤلات حول أجندة المجتمع المدني العالمي. أنظر: دون إيبرلي، مرجع سابق. ص 27.

الممارسة الديمقراطية في هذه المنظمات أو بخصوص قضايا المرأة أو عمل الأطفال أو بخصوص حرية العقيدة؟ وما الصورة الذهنية للمسلمين وللمنظمات العالمية الإسلامية؟ وهل هناك حوار واحترام حقيقي بين الثقافات المختلفة، والأديان المختلفة؟

الإشكالية الخامسة، تتعلق بقدرات المجتمع المدني العالمي على التأثير في الحكومات والسياسات، إزاء قضايا محددة، وقدراتها على التأثير في الرأي العام العالمي من ناحية أخرى.إن هذه القضية على درجة عالية من الأهمية، وهي تقع تحديداً في مجال التقييم. في هذا الإطار، هناك دلائل أو مؤشرات، تعكس قدرات التأثير هذه، منها:

- الدور الذي تلعبه تحالفات المجتمع المدني العالمي في مواجهة شراسة العولمة في الألفية الثالثة ومعارضة تأثيراتها على تهميش الفقراء في مختلف دول العالم.
- ومؤشر آخر قوي يتعلق بدور المجتمع المدني العالمي، إزاء قضايا الحريات والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان (بالمفهوم الواسع). وهذا المؤشر قد يكون أبرز الدلائل على ضغوط المجتمع المدني العالمي وبشكل أساسي هو الذي أدى إلى انهيار مفهوم الحدود الجغرافية التقليدية للسيادة، ثم التراجع (ولو إعلاميا ومظهريا) ومحاولات التبرير لانتهاكات حقوق الإنسان.

الإشكالية السادسة التي تواجه المجتمع المدني العالمي، تتمثل فيما يوجه إليها من نقد دائم، بأنها تعكس اهتمامات ومصالح نخب، وأنها توسع الفجوة بين النشطاء والمثقفين في بلدانها (خاصة الدول النامية) وبين القاعدة العريضة من منظمات المجتمع المدني.إن الإشكالية السابقة تعكس أهم التحديات التي ستحدد المسار المستقبلي للمجتمع المدني العالمي

وهي إشكاليات ازدادت حدتها في السنوات القليلة الماضية، وفي أعقاب إعلان الحرب بعد أحداث 11 سبتمبر على الإرهاب واتساع هذا المفهوم، ثم تداعيات الصدام بين الغرب والمسلمين في عدد من الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية.. صدامات وتوترات متتالية تنسف المبادئ العالمية الإنسانية التي يستند عليها المجتمع المدني العالمي[1].

ثانياً: تفعيل دور المجتمع المدني العالمي.

من أجل تفعيل دور المنظمات الدولية غير الحكومية، باعتبارها أهم مكون للمجتمع المدني العالمي كما ذكرنا سابقاً، نوصي بما يلي:

1/ وضع نظام قانوني دولي لعمل هذه المنظمات:يتعين التفكير جدياً في وضع مدونة قانونية أو اتفاقية دولية تقوم على تنظيم ورؤية مستقبلية تشمل حقوقاً وواجبات وضوابط الشرعية الذاتية الفردية الخاصة بهذه المنظمات وتُقرر تعزيزها، وتَدفع الدول إلى وضع قوانين تهيئ أرضية لعمل هذه المنظمات المستقلة المهتمة بمجالات العمل الدولي.ونقصد بهذه المدونة الإطار المؤسسي الجديد للمنظمات الدولية غير الحكومية، الذي يتولى من خلال تحديد مفهومها الملزم في جميع الأحوال للدول والمنظمات الحكومية عندما يُراد التعامل معها في المسائل التي تدخل في نطاق أهدافها. وبيان جملة المبادئ العامة والقواعد الأساسية التي تحدد ما يجب أن يكون عليه سلوكها، وسلوك المتعاملين معها، فضلاً عن حدود صلاحياتها باعتبارها شخصاً مدنياً معنوياً.

إنَّ هذه المدونة سوف تؤدي إلى تعزيز عمل هذه المنظمات وتطوير آفاق المستقبل حول مركزها القانوني، بعد أن أعطاها ميثاق الأمم المتحدة في المادة 71 دوراً في إجراء المشورات معها دون أن يمنحها أي مفهوم قانوني.

[1] د.أماني قنديل، مرجع سابق ص 135- 136.

وتتأسس هذه الاتفاقية أو المدونة على المادة 71 من الميثاق، بحيث تعطي وضعاً مميزاً داخل نظام الأمم المتحدة، يجعلها مؤهلة لممارسة العبء المتزايد الواقع عليها. وتحرص على اعتبارها أحد الآليات التي تتحمل التزامات دولية في مجالات القانون الدولي، بحيث أصبحت توفر التحليلات والخبرات ، فضلاً عن مساعدتها في رصد وتنفيذ الاتفاقيات الدولية، وتعزيز احترام حقوق الإنسان. وتعمل بمثابة آليات ليس للإنذار المبكر فحسب، بل كآلية للنقض والرقابة على مدى احترام القانون الدولي لحقوق الإنسان. ويتيح هذا المفهوم بأن تشكل آلية جديدة يمكن من خلالها إزالة العقبات التي تحول دون مساهمتها في تطوير القانون الدولي، وتكريس الأمن ببعده الإنساني.

ولا شكَّ أنَّ هناك صعوبات تواجه وضع مثل هذه المدونة في عالم اليوم الذي تسوده العولمة، لأنَّ السلطات الوطنية لا تجد ما يدفعها إلى التعاون مع تلك المنظمات ولا تريد من يلزمها بتقديم التسهيلات لكوادرها، خاصةً أمام نعرة السيادة الوطنية ودعاوى عدم التدخل في شؤون الدول، التي تطرح نفسها بقوة في مثل تلك المواقف.

2/ إحداث هيئة دولية مستقلة عن الحكومات:وأن تكون ذات تركيبة تعددية - شمال وجنوب - لترقية دور هذه المنظمات حول حقوق الإنسان، وتقديم الاستشارة الفنية والقانونية للدول من أجل تحسين الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.وتدعم هذه الهيئة العمل في المنظمات الدولية غير الحكومية لتصبح كذلك مرصداً يتولى إجراء البحوث والدراسات التقييمية وجمع المعطيات والمعلومات المتعلقة بالمنظمات وتوثيقها وإعداد تقارير والمساهمة في إصدار منشورات دورية وظرفية تخص تلك المجالات رصد واقع نشاط المنظمات وجمع المعطيات والمعلومات المتعلقة بها وطنياً ودولياً وتحليلها وتوثيقها، إنشاء بنك معلومات وتسيير الاتصال بين مختلف

الجهات المتدخلة في هذا المجال، مساعدة المنظمات الدولية غير الحكومية على وضع السياسات والبرامج الهادفة إلى النهوض بعملها وإبداء الملاحظات المترتبة عن عملية الرصد والمتابعة واقتراح كل إجراء من شأنه تحسين وضع نشاط المنظمات، وتنظيم ندوات تدريب وتكوين وإقامة الملتقيات والأيام الدراسية والتظاهرات ذات العلاقة.

كما يمكن أن تعين هذه الهيئة، لجان تقصي الحقائق حول عمل هذه المنظمات في الدول، وكذا إنشاء جهاز ضمنها لمساءلة هذه المنظمات في حال ارتكابها أخطاء ترتب المسؤولية سواءً المدنية أو الجزائية.

أمَّا على المستوى المحلي، فلنزع الريبة والشك وتفادي تمادي عمل هذه المنظمات، يتعين على الدول إحداث هيئة محلية مرتبطة بالسلطة القضائية، تقوم بمراقبة تحركات هذه المنظمات سواء المحلية أو الأجنبية ومدى التزامها بمنطلقاتها وأهدافها، وتقوم بمراقبة تمويل هذه المنظمات ومراقبة ميزانيتها. كما تضمن ضوابط قدرة أي متضرر على اللجوء إلى القضاء، لأنَّ القضاء في كل زمان ومكان يظل سلطة مستقلة، ومؤشرات الثقة في معظم دول العالم في مؤسسة القضاء تظل هي الأعلى.وتعني هذه الثقة باستقلال وموضوعية الجهاز القضائي، زيادة إقبال المواطنين على التفاعل مع هذه المنظمات غير الحكومية، ولجوئهم إلى القضاء في أي شأن متعلق بها للوصول إلى القول الفصل بدل التراشق بالاتهامات التي تجعل الأغلبية تعزف عن دخول مجال العمل غير الحكومي.

3/ الشفافية في تمويل المنظمات الدولية غير الحكومية:إنَّ التعهد بتمويل المنظمات الدولية غير الحكومية ينبغي أن يكون طويل الأجل وقائم على أساس تقييم ايجابي لقيمتها بدلاً من أن يقوم على النفعية والرمزية ولتحقيق ذلك فإنَّ «ثقافة العطاء» ينبغي أن يتم إقرارها في المجتمع من أجل أن يقدم المؤيدون لمشروعات المنظمات غير الحكومية الأموال ليس انطلاقاً

من مشاعر مؤقتة ولكن على أساس ثابت وراسخ ومستقر.إلى جانب ذلك يكون من الضروري أحياناً، أن تقوم هذه المنظمات بمشروعات خاصة هادفة للربح، على أن يتم إعادة استثمار أرباحها لخدمة أهدافها المحددة وبهذه الطريقة تضمن تلك المنظمات مورد مالية مستدامة تستطيع بها أن تستقل عن أي أطراف خارجة عنها وبالتالي تتخلص من أي ضغوط قد تتعرض لها في ظل استمرار الأوضاع التمويلية الحالية.

أمَّا فيما يخص مسألة تسييس هذه المنظمات، فلا بُد للمنظمات الدولية غير الحكومية من العمل في الميدان السياسي بهدف التأثير على السياسات بغض النظر عن طبيعة الحكم، وتسعى لجعل كل شخص سياسي مناصراً لحقوق الإنسان. فكلما نجحت السلطة في تعريف المنظمة بكونها مسيّسة أو ذات مآرب تخرج عن نطاق الدفاع المبدئي والقانوني عن حقوق الإنسان. كلما تم تهميش المنظمة وبالتالي إضعاف امكانياتها الفعلية في الدفاع عن المظلومين أصحاب الحقوق المنتهكة[1].

الخاتمة:

من خلال ما سبق ذكره عن المجتمع المدني العالمي وآلياته في رصد وتوثيق وقمع انتهاكات حقوق الإنسان. نستخلص مجموعة من النتائج تتبعها مجموعة توصيات كالتالي:

[1] بلباي إكرام، مرجع سابق. ص من 284 إلى 288.

النتائج:

إذا كان من الصعب في اللحظة الراهنة الحديث عن مجتمع مدني عالمي محدد وموحد، فلا سبيل إلى إنكار أن ثمة في الواقع حركة دؤوبة تشكل أرضية لبروز مثل هذا المجتمع. وذلك على الرغم من أن مصطلح المجتمع المدني العالمي لا زال موضوع جدل لم يحسم بعد، غير أن مصطلح المنظمات الدولية غير الحكومية هو الأقرب والفعال في تحديد المفهوم.

إن للمجتمع المدني العالمي دور هام في رصد وتوثيق وقمع انتهاكات حقوق الإنسان، وذلك باستعمال شتى الوسائل والطرق، منها إرسال البعثات الميدانية، إصدار التقارير، وممارسة الضغوطات على الدول لوقف الانتهاكات.

وأخيراً يواجه المجتمع المدني العالمي- رغم دوره في حماية حقوق الإنسان – عدة انتقادات، منها ما يتعلق بالشرعية وبالتمويل، ومنها ما يتعلق باتهامه بالتبعية وعدم الاستقلالية.

التوصيات:

من أجل بناء نظام عالمي جديد لا يكفي الشروع في هدم النظام الموجود والاكتفاء بالإدانة والذم، ولكن ينبغي الإسهام بشكل جدي ومسؤول في بناء تصور جديد للعالم. وذلك عن طريق تضافر جهود الفاعلين الدوليين غير الحكوميين لإعداد مشروع مشترك يستند إلى منظور واقعي وقوانين قابلة للتطبيق الفعلي، ومثل هذا المشروع لم يتم طرحه لحد الآن.

على المجتمع الدولي، أن يقوم بمبادرات لمحاولة تفعيل دور المجتمع المدني العالمي (المنظمات الدولية غير الحكومية)، وذلك من أجل تكريس فعلي للقانون الدولي لحقوق الإنسان. ومن هذه المبادرات، وضع نظام قانوني لعمل هذه المنظمات، وإحداث هيئة دولية مستقلة عن الحكومات.

وفي الأخير ننوه بأن هذا العمل ما هو إلا بداية لدراسة قانونية عن المجتمع المدني العالمي(المنظمات الدولية غير الحكومية) آملين أن تتبعها دراسات أكثر تعمقاً وإحاطةً بهذا الكيان الذي أصبح يحظى باهتمام عالمي واسع نظراً لتأثيره المتنامي على مكونات ومكنونات التنظيم الدولي المعاصر كله